



S U D A N

PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160



بيان

المستشار / حسن حامد حسن

أمام
اللجنة الأولى

(نزع السلاح والأمن الدولي)

المنقاش العام

الدورة (٦٤)

نيويورك: الأربعاء ٧ أكتوبر ٢٠٠٩م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيس،

يطيب لى فى البدء ، أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني والتقدير لانتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة ، خاصة وأنكم من بلد له إسهاماته فى مجال نزع السلاح ، متمنياً لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح، كما لا يفوتني أن أتقدم بالتهنئة للسيد سيرجيو دوارتي الممثل السامى للأمين العام لشئون نزع السلاح على بيانه الإضافى الذى قدمه فى مفتح مداولات هذه اللجنة ، وأن أعرب عن تقديرنا لما تقوم به إدارة شئون نزع السلاح من جهد من أجل تفعيل آليات العمل المتعدد الأطراف والتعاون الدولي وقنواته فى مجالات نزع السلاح تطلعاً للفاعلية المبتغاة فى صون الأمن والسلم الدوليين ، وأن أضم صوتى للبيان الذى تقدمت به إندونيسيا بإسم حركة دول عدم الإنحياز ، والبيان الذى تقدمت به نيجريا بإسم مجموعة الدول الأفريقية .

السيدة الرئيس،

ها نحن نجتمع اليوم للتداول حول نزع السلاح والأمن الدولي، والعالم يشهد جملةً من المتغيرات الإقليمية والدولية ذات الصلة بقضايا التسليح، وهذا يؤكد بدوره أن السبيل الوحيد لتوطيد الأمن الدولي هو تفعيل قنوات العمل متعدد الأطراف للتصدي بحسم لمخاطر إنتشار الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل، حتى لا تختل موازين القوى أكثر مما هي عليه من إختلال وتمييز إستعلائى بين دول مقتدرة حائزة على ترسانات نووية ودول أخرى غير حائزة ، ولعل ما يبعث على الأسف هو الإنتكاسات التى تعرضت لها آليات نزع سلاح فى الأمم المتحدة خلال

الأعوام الماضية وإستمرار العديد من الدول الكبرى في تطوير التقنيات النووية والكيميائية والبيولوجية، والتنافس في إجراء التجارب وتطوير تقنيات متقدمة بدعاوي الردع الإستباقي وتحصين الأمن القومي ، بالرغم من كل الاتفاقيات والصكوك والبروتوكولات العديدة التي تنادي بحظر مثل هذه الممارسات ، الأمر الذي يجعل صوت الأغلبية في هذه المنظمة يقول أن هناك إنتقائية وعدم عدالة في التعامل مع قضايا نزع السلاح ، ويعزز الشكوك في مدى قدرة هذه الصكوك على النفاذ والفعالية ، لأن مدى فعالية هذه المعاهدات لاتتحقق بإتساع مظلة الدول الأطراف منها فقط بل تتحقق بمدى الإلتزام الكامل في تطبيقها على قيد المساواة بين الدول بلا تمييز .

السيدة الرئيس،

إننا نرحب بإعتماد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته العادية الثالثة والخمسين لقراري (القدرات النووية الإسرائيلية ، وتطبيق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط) ، كما نؤكد سيدي الرئيس على أهمية عقد مؤتمر نزع السلاح لجهة أنه يمثل المنتدى التشاوري المعنى بمعالجة شئون نزع السلاح وتعقيدها ، كما أننا نعرب عن التقدير للجهود التي أفضت الى إعتماد برنامج عمل المؤتمر في مايو الماضي ونخص بالشكر دولة الجزائر وجهودها التوفيقية الدؤوبة التي قادت الى الإجماع على برنامج المؤتمر وإعتماده ، .. كما أننا سيدي الرئيس نتطلع لأن يكون المؤتمر المرتقب فرصة للتعاطي مع قضايا نزع السلاح في ضوء الأزمة المالية العالمية الراهنة ، وتبعاتها على الدول النامية وصولاً إلى خفض الميزانيات التي تخصصها الدول للتسلح وإعطاء الأولوية لتنفيذ ما جاء في إعلان الألفية بشأن قضايا البشرية الأشد إلحاحاً (الفقر، الكوارث، البيئة، التنمية المستدامة) .

السيدة الرئيس،

وكما أشار السيد الممثل السامي للأمين العام في تقريره أمام هذه اللجنة، فهناك إقرار عالمي، بل حاجة ملحة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في سائر أنحاء العالم، وإننا إذ نؤكد علي ذلك إنما نري أنه أقصر الطرق لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، ومن ثم توطيد دعائم الأمن والسلام علي الصعيدين الإقليمي والعالمي، فالأمن كما تعلمون كل لا يتجزأ، وصحيح أن العديد من الدول قد وقعت علي معاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، أو أصبحت طرفاً فيها وإن الدول الموقعة علي مثل هذه الإتفاقيات تغطي الآن ٥٠% من مساحة الأرض، ولكن هناك العديد من المناطق الملتهبة في العالم التي لا بد أن تنشأ فيها مناطق خالية من الأسلحة النووية، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي كان بالإمكان أن يتم فيها مثل ذلك لولا رفض إسرائيل المعلن باستمرار لإخضاع برنامجها النووي لنظام الرقابة الشاملة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذا بالطبع مهدد حقيقي للأمن والاستقرار ليس في هذا الجزء المشتغل من العالم فحسب، بل في العالم بأسره ، كما نناشد جميع الدول الأعضاء التوقيع علي إتفاقية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا ، (بالندابا) حتي تجد هذه الإتفاقية طريقها إلي الإنفاذ والعالمية.

السيدة الرئيس،،،

إن السودان شريك فاعل في الجهود الدولية الرامية إلي نزع السلاح، وقد كان سباقاً في إنضمامه للعديد من الإتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة مثل إتفاقية منع الانتشار النووي NPT وقيادة جهود إتفاقية إعلان أفريقيا خالية من

الأسلحة النووية " باليندابا " واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية CTBT التي جاء إنضمامنا إليها بعد مشاركتنا في ورشة العمل التي عقدت في فيينا حول أهداف المنظمة وأساليب عمل مراكزها المنتشرة في العالم، كما إستضافت عاصمتنا الخرطوم المؤتمر الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، حيث خرج ذلك المؤتمر بتوصيات هامة للغاية في صدرها جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية، والتشديد علي ضرورة أن تقتصر مناشط الدول في هذا المجال علي الإستخدامات السلمية فقط، هذا علاوة علي إسهامات السودان ودوره الفاعل علي صعيد تطبيق برنامج الأمم المتحدة لمنع إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ومشاركته في كل ورش العمل الإقليمية التي عقدت في (الأردن، والقاهرة ، ونيروبي، وأديس أبابا، والجزائر) والمؤتمرات التي عقدت هنا في نيويورك في هذا الخصوص.

السيدة الرئيس،،،

إن الأمر الذي يحتل الأولوية في إهتمامات السودان في مجال نزع السلاح، هو موضوع الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وبلادي كالعديد من بلدان العالم تعاني من هذه المعضلة كما أن ذلك يرتبط في كثير من الأحيان بأبعاد إقتصادية زادت من تعقيداتها ظواهر الطبيعة كتغير المناخ والجفاف والتصحر ومن ثم إحتدام التنافس على موارد الماء والكلأ جعلت إقتناء السلاح جزءاً أصيلاً من طقوس المجموعات السكانية ومظاهر قوتها، الأمر الذي يجعل مهمة نزع هذه الاسلحة والسيطرة عليها غاية في الصعوبة، والسودان مدرك أكثر من غيره لمدي مخاطر هذه الظاهرة وضرورة إستئصالها ، لذلك ظل حاضراً وفاعلاً في كافة المنابر الدولية والإقليمية ذات الصلة ، علاوة علي الجهد القطري الذي نضطلع به عبر

المكتب الوطني لمكافحة إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، إيماناً منا بالعلاقة المتبادلة بين إنتشار هذه الأنماط من الأسلحة، والجريمة المنظمة عبر الحدود، والإرهاب، وتجارة المخدرات، ويقود السودان في هذا الخصوص جهوداً متعددة الأوجه في إطار الإتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وعبر هيئة إيقاد، وتجمع الساحل والصحراء ، علاوة علي جهوده الثنائية مع دول الجوار الرامية إلي إعادة ترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والسيطرة والجمارك فيها. إننا إذ نستعرض هذه الجهود إنما نؤكد أيضاً علي أن محاربة إنتشار هذه الأنواع من الأسلحة يجب أن تكون من جانب الدول المُصنعة في المقام الأول وليس في الدول المتضررة من الظاهرة فحسب ، مع التأكيد علي ضرورة إلتزام الدول المُصنعة بعدم تصدير السلاح للجماعات والأفراد من غير الدول حتي لا ينساب السلاح في أيدي الجماعات والأفراد دون أي ضوابط ، كما لابد هنا من التأكيد علي أهمية تقديم كافة أنواع الدعم وبخاصة الفني للدول المتأثرة بالظاهرة وفقاً لما هو مضمن في الفصل الثاني من برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وشكراً سيدي الرئيس،،